

## تأثير عناصر بيئة الأعمال على النظام المحاسبي The Impact of Business Environment on the Accounting System

محمد سيد

**Mohammed SID**

مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، m.sid@univ-dbkcm.dz

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.12.30

تاريخ الاستلام: 2022.12.19

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم توضيح لكيفية تأثير عناصر بيئة الأعمال على النظام المحاسبي، وذلك لتبيان أهم العناصر البيئية المؤثرة في المحاسبة في كل بلد باختلاف البيئة التي تعمل بها الشركات؛ ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقديم مختلف العناصر البيئية التي تؤثر في المحاسبة وكذا توضيح أثر كل عنصر. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تأثير المحاسبة بيئتها جعلها تخضع للخصائص الموجودة في كل بلد، وهو ما نتج عنه اختلاف في الأفكار والممارسات المحاسبية بين الدول، خاصة بوجود شركات في أكثر من دولة ممثلة بفروعها. الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، النظام المحاسبي، المحاسبة. تصنيف JEL: M41، M21.

**Abstract:** This study aims to provide an explanation of how the elements of the business environment affect the accounting system, in order to show the most important environmental elements affecting accounting in each country according to the environment in which companies operate; To achieve this goal, we presented the various environmental elements that affect accounting, as well as clarifying the impact of each element. The study concluded with several results, the most important of which is that accounting is affected by its environment, making it subject to the characteristics that exist in each country, which resulted in a difference in accounting ideas and practices between countries, especially with the presence of companies in more than one country represented by its branches.

**Keywords:** Business Environment, Accounting System, Accounting

**JEL Classification Codes:** M41، M21 .

المؤلف المرسل: محمد سيد، m.sid@univ-dbkcm.dz

## 1. مقدمة

تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في تطورها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتكتسب مكانتها من منفعتها وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصلحة في المجتمع، والتطور الذي طرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية منذ العصور الوسطى حتى الوقت الحاضر قد انعكس بصورة واضحة على مفهوم المحاسبة؛ ولقد تطور دور المحاسبة بتطور بيئتها، فمنذ أن كانت مجرد تقنية للعد والحساب، أصبحت نظاماً متكاملًا للمعلومات يفيد العديد من الأطراف ويساعد في إرساء قاعدة عقلانية لاتخاذ القرارات، حيث وفي عصر العولمة، أصبحت المعلومة عن النقود أهم من النقود نفسها، وسرعان ما اكتسبت المحاسبة مكانتها كنظام المعلومات الرسمي الوحيد في العديد من المؤسسات الاقتصادية.

وحتى ترقى المحاسبة من مجرد تقنية أو فن إلى علم واضح الأسس والقواعد، عرف الإطار النظري للمحاسبة العديد من التطورات والتحسينات من خلال إرساء مجموعة من الفروض والمبادئ والمحددات والقواعد والإجراءات ... الخ، والتي جعلت المحاسبة أداة تسيير موثوقة تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتلبي رغباتهم واحتياجاتهم.

كما أن للبيئة (محيط الشركة) وعواملها المختلفة تأثير على طبيعة الأنظمة المحاسبية، كما أن للمحاسبة تأثير على بيئتها، إذ لا يمكن النظر إلى المحاسبة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية بمعزل عن المؤثرات البيئية التي تُمارس فيها المحاسبة؛ حيث تمثل البيئة المحاسبية مجموع العوامل المؤثرة على المحاسبة، ويتعلق الأمر بالعوامل الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية وغيرها، هذه العوامل قابلة للملاحظة من خلال أثر صنع القرار للعناصر والجهات الفاعلة في مختلف الميادين،

بناء على ما سبق، فإن التساؤل الجوهري لدراستنا كما يلي: كيف تؤثر عناصر بيئة الأعمال على النظام المحاسبي؟ وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي عناصر بيئة الأعمال التي تؤثر على النظام المحاسبي من حيث اختيار طبيعة النظام وكيفية عمله؛
- ما هو العنصر الأكثر تأثيراً على النظام المحاسبي من بين عناصر بيئة الأعمال.

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية نعتد الفرضيات التالية:

- يوجد العديد من العناصر البيئية التي تؤثر في النظام المحاسبي، اقتصادية، قانونية، اجتماعية وغيرها؛
- أهم عنصر بيئي هو العنصر الاقتصادي، والذي كون له التأثير الأكبر على النظام المحاسبي.

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم توضيح لكيفية تأثير عناصر بيئة الأعمال على النظام المحاسبي، وذلك لتبيان أهم العناصر البيئية المؤثرة في المحاسبة في كل بلد باختلاف البيئة التي تعمل بها الشركات؛ حيث أن تقديم هذا التوضيح كفيل بجعل علاقة البيئة المحيطة بالشركة والنظام المحاسبي المطبق علاقة تأثير مفهومة وواضحة.

## 2. أثر النظام الاقتصادي على أهداف المحاسبة وطبيعة النظام المحاسبي

إن مستعمل المعلومة المحاسبية يستغل المعلومة في ظل عوامل وظروف خاصة به تتأثر بعامل المكان والزمان، كما أن المعلومات المحاسبية تهدف إلى خدمة قرارات اقتصادية بالدرجة الأولى التي تؤخذ كذلك في ظل عوامل وظروف مختلفة.

## 1.2. أثر التنظيم الاشتراكي على أهداف المحاسبة ووظائفها

يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث يتم استغلال هذه الوسائل في النشاط الاقتصادي بشكل يحقق الأهداف العامة للمجتمع وإشباع رغبات أفرادها، ولتحقيق ذلك يعتمد النظام الاشتراكي على وضع برامج تخطيطية

شاملة وإجبارية، تحدد فيها كل الوسائل المتاحة وتسطر خلالها كل الأهداف المرجوة، تهدف في النهاية إلى تحقيق إشباع حاجات أفراد المجتمع وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وإشباع الحاجات، وتتخذ القرارات في التنظيم الاشتراكي بشكل مركزي ولا مجال للقرارات الفردية التي تصبح جد محدودة.

من آثار هذا التنظيم على المؤسسة في ميدان تطبيق المحاسبة نذكر (طارق حمزة، 2004، ص 100):

1. لا تشكل المؤسسة المنتجة الوحدة المحاسبية الوحيدة فقط التي تنصب عليها وظائف المحاسبة من قياس وإيصال، حيث تعتبر مجموع مؤسسات قطاع معين بمثابة وحدة محاسبية، كما تمثل مجموع القطاعات كوحدة محاسبية مستقلة، وينجر عن ذلك أن وظائف المحاسبة المذكورة سابقا، تمتد إلى هاته الوحدات المشكلة في القطاعات والوطن، ويترتب على اعتبار هاته الوحدات، توسيع دائرة قياس الثروة التي تمتد إلى مستوى الوطن والقطاعات كذلك، ويتطلب الأمر اتخاذ عدة إجراءات جديدة، كإلغاء التحويلات الوسيطة بين الوحدات.

2. تكتسي المعلومات المحاسبية أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاقتصادية على مختلف المستويات، وتشكل المحاسبة المورد الأساسي للمعلومات الضرورية التي تؤخذ على ضوءها القرارات الاقتصادية الكلية، وتوضع بموجبها البرامج التخطيطية، وتحدد كيفيات تنفيذها ومراقبتها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة على المستوى الكلي في الأنظمة الاشتراكية، في قياس القيمة الاقتصادية للثروة على مستوى الوطن، وذلك من خلال قياس الثروة المتاحة للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في زمن معين، بالإضافة إلى قياس التغيرات الطارئة على الثروة خلال فترة معينة.

3. تراعي المحاسبة في قياسها للثروة، الأهداف المسطرة من طرف البرامج التخطيطية والقيود والمحددات التي تضعها هاته البرامج، حتى تبين مدى فعالية الجهاز التنفيذي في تحقيق الأهداف المسطرة.

4. ترتكز المعلومات المحاسبية على إظهار المعايير المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية أساسا) التي يتم على أساسها تقييم مردودية المشروع الاستثماري، وذلك من ناحية الأهداف المسطرة في الخطة، وتقاس المردودية على أسس اجتماعية يصعب جدا قياسها، وتضطر المحاسبة في ذلك إلى اعتماد بيانات غير كمية.

إن المحاسبة في التنظيمات الاشتراكية، تلعب دورا مهما ورئيسيا في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية على مختلف المستويات المتعلقة بإنجاز واختيار المشاريع الاستثمارية وترشيدها ومتابعة تنفيذها ومراقبتها، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المخططة على المستوى الكلي.

## 2.2. أثر التنظيم الرأسمالي على أهداف المحاسبة ووظائفها

يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ حرية المنافسة واقتصاد السوق الحر، فلا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يسير بطريقة عفوية وطبيعية، إذ لا يوجد أي قيود أو محددات من أي نوع كانت في النظام الرأسمالي، وبفضل تفاعل قوى العرض والطلب، يتحقق التوازن في السوق، وهو ما يعرف باليد الخفية للاقتصادي آدم سميث (طارق حمزة، 2004، ص 100).

إن القرارات المتخذة في النظام الرأسمالي تنقسم إلى قسمين اثنين:

- يتمثل القسم الأول في القرارات الاقتصادية المتعلقة بتوظيف عوامل الإنتاج وتخصيصها في المشاريع الاستثمارية اللانقطة والتي تحقق أحسن عائد وأقل مخاطرة لصاحبها.
- ويتمثل القسم الثاني في القرارات الاقتصادية المتعلقة بضمان أحسن استعمال للعوامل الإنتاجية داخل المؤسسة الاقتصادية التي خصصت لها، أو بالأحرى الاستغلال الأحسن لعوامل الإنتاج خلال فترة استغلال المؤسسة.

ويتم اتخاذ هذين النوعين من القرارات على مستويات مختلفة، إذ يتم اتخاذ النوع الأول من القرارات المتعلقة بتوظيف عوامل الإنتاج وتخصيصها في المشاريع الاستثمارية من طرف ملاك عوامل الإنتاج، بينما تتخذ القرارات المتعلقة بأحسن استخدام لهاته العوامل في الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة من طرف المديرين والمديرين.

وبالتالي يمكن التمييز بين مجموعتين من المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي تنتجها المحاسبة في التنظيمات الرأسمالية، تتمثل الأولى في ملاك عوامل الإنتاج، بينما تتمثل الثانية في الخبراء المديرين للمؤسسات الاقتصادية.

وأهم مؤشر يهتم به مستعملو المعلومات المحاسبية المحددين سابقا، هو معدلات عوائد رؤوس الأموال التي تحسب على كل عامل من عوامل الإنتاج؛ إلا أن هاته المعدلات ليست المعلومات الوحيدة التي يهتم بها مستعملو المعلومات المحاسبية في النظام الرأسمالي، بل يهتم أصحاب عوامل الإنتاج بمعرف القيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة والتي تشكل الثروة، ويهتمهم معرفة ذلك لاتخاذ قرار مواصلة إنتاجها للمؤسسة في حالة توافق قيمة الثروة مع العائد على رأس المال، وإلا سحبها تماما من المؤسسة ووضعها تحت تصرف مؤسسة أخرى في حالة ضعف عائدها.

ولا يقتصر الاهتمام بمهمة قياس الثروة على ملاك عوامل الإنتاج فقط، بل يهتم المديرون والمديرون بالقيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج أو الثروة، من أجل حسن استخدامها وتوظيفها. وعليه فإن وظيفة قياس القيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج في التنظيمات الرأسمالية تعتبر وظيفة رئيسية ومهمة جدا تقوم بها المحاسبة، ولا يكفي قياس القيمة الاقتصادية للثروة لوحدها من أجل اتخاذ القرارات السليمة حول تخصيصها وإنتاجها للمؤسسة، بل لابد من قياس قيمة عوائد هاته الثروة، وذلك لإمكانية مقارنتها بقيمة الثروة وبالتالي اتخاذ القرار المناسب حول مواصلة إنتاجها أو سحبها من المؤسسة (مرعي والصبان، 2010، ص 58).

من وجهة نظر اقتصادية تتمثل هاته العوائد في فائض القيمة السوقية لما يتم إنتاجه من سلع وخدمات مختلفة وقت إنتاجها، على الاستخدامات الإنتاجية الوسيطة من إنتاج الغير بسعرها السوقي وقت استخدامها، وهذا الفائض هو ما يطلق عليه اقتصاديا "القيمة المضافة"، والتي يحصل منها كل عنصر من عناصر الثروة أو عامل من عوامل الإنتاج على ما يخصه من عوائد، وعلى قدر تسديد هاته العوائد لأصحابها والاحتفاظ بها، تحتفظ الثروة بقيمتها الأولى، أو ترتفع أو تنخفض في حالة تسديد أكثر من العوائد، وتتكفل المحاسبة من خلال وظيفة القياس، بمهمة قياس العوائد، التي تعتبر مهمة جد حساسة، إلا أن وظيفة الاتصال تتأثر كذلك بتنظيم المجتمع، إذ يجب أن تتلاءم مع تركيب هيكل اتخاذ القرارات فيه؛

فمثلا يجب أن تنعكس القيمة الاقتصادية لعناصر الثروة المختلفة في القوائم المالية، بالشكل الذي يسمح لكل مالك من ملاك عوامل الإنتاج أن يتعرف على القيمة الاقتصادية للجزء الذي يخصه، كما أن فائض الدخل يجب أن ينعكس أيضا على هاته القوائم والتقارير بشكل يسمح لكل مالك أن يتعرف على مقدار عوائد عوامل الإنتاج التي يمتلكها.

### 3.2. علاقة النظام المحاسبي بالنظام الجبائي

يعبر النظام الجبائي عن النظام الاقتصادي المتبع في بلد ما، ويعود إلى صناع القرار في أي بلد تحديد قوة العلاقة التي تربط النظامين، وبالتصفح لطبيعة هذه العلاقة عند العديد من الدول، يمكن الوصول إلى تصنيفات ضمن أربع مقاربات هي (براق وبوسبعين، 2011، ص 3):

1.3.2. العلاقة قوية ومباشرة: يحدد الربح الضريبي في هذه الدول مباشرة من الربح المحاسبي دون إجراء أي تعديلات عليه، وهي مقارنة قليلة التطبيق بحكم تحفظ السلطات العامة عليها لاعتبارات متعلقة بخصم الغرامات والعقوبات ذات الطابع الجبائي، ومن أمثلة الدول التي تتبنى هذه المقاربة نجد ألمانيا؛

2.3.2. العلاقة قوية وغير مباشرة : تفرض هذه المقاربة إعداد الحسابات السنوية وفقا للمعايير المحاسبية والتزامات المحاسبة الجبائية، ما يعني بالنتيجة عدم إمكانية المؤسسات القيام بتسجيلات محاسبية لا تتوافق مع المحاسبة الجبائية، ومن أمثلة الدول التي تتبنى هذه المقاربة نجد روسيا، سلوفينيا ... الخ؛

3.3.2. علاقة وسطية (تضم النوعين الأول والثاني) : يحدد الريح الضريبي فيها بالرجوع إلى الريح المحاسبي، مع تعديل العمليات التي تخالف القواعد الجبائية، ومن أمثلة الدول التي تتبنى هذه المقاربة نجد الجزائر، فرنسا، لوكسمبورغ ... الخ؛

4.3.2. لا علاقة بين النظامين : ليس هناك علاقة بين النظامين بحيث كل ما هو مطروح محاسبيا مقبول جبائيا، وعلى المؤسسات -نظريا- تطبيق القواعد الجبائية دون الرجوع إلى النتائج المحاسبية، هذا الفصل نظري فقط لأن الواقع يفرض علاقة ولو غير مباشرة ونسبية، ومن أمثلة الدول التي تتبنى هذه المقاربة نجد هولندا؛

أما في ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فهي تتبع تقريبا جميع المقاربات المذكورة، ما يمكنها من طرح وضعيات إيجابية تسمح بأن يأخذ النظام الجبائي لها مجمل مفاهيم وأهداف المحاسبة المالية كما يتبناها أيضا.

### 3. العوامل الأخرى المؤثرة على النظام المحاسبي

رغم أن النظام الاقتصادي هو العامل الأساسي المؤثر على الأنظمة المحاسبية، إلا أنه يوجد مؤثرات أخرى لا تقل أهمية (مجتمعة) عن النظام الاقتصادي.

#### 1.3. المؤثر القانوني

إن مهمة المحاسبة وشكل المحاسبة المالية في أي دولة تتأثر إلى حد كبير بالنواحي القانونية في ذلك البلد، ويتجلى هذا التأثير في نواحي قانونية عديدة منها (لعماري أحمد، 2010، ص 8):

1.1.3. النوع الأول : ويضم الدول التي تنظم وتقتن الممارسات المحاسبية وهو ما يعرف بالمدخل التشريعي، وتبعاً لهذا المدخل فإن المبادئ المحاسبية تصبح جزءاً من القوانين العامة، ويكون للحكومات دور هام في السيطرة على القطاع الاقتصادي الذي يلزم العديد من الأقطار بإتباع إجراءات وطرق معينة، وإعداد نتائج الأعمال.

ومن هنا نصل إلى نتيجة معينة هي أنه كلما كان تنظيم شكل وإجراءات النظام المحاسبي عن طريق قوانين من الجهات العليا كانت مهنة المحاسبة إما أنها في مستوى أقل من بقية المهن الأخرى أو أنها منعدمة نهائياً، غير أن هذا المدخل لا يخلو من العيوب، إذ أن الأسس والمعايير المحاسبية يتم وضعها من طرف المشرع الذي ليس له الكثير من الدراية المحاسبية ومن أمثلة الدول التي تتبع هذا المدخل الجزائر، فرنسا، ألمانيا وغيرها.

2.1.3. النوع الثاني : نجد أن المحاسبين هم الذين يحددون الممارسات المحاسبية بأنفسهم، ومن أمثلة الدول التي تنتهي إلى هذا النوع المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وغيرها إذ تتواجد في هذه الدول تنظيمات مهنية قوية تنفرد بوضع معايير المحاسبة والمراجعة، وفي هذا النوع نجد أن مهنة المحاسبة والأشخاص الذين يشتغلون بها يتمتعون بمركز مرموق مقارنة بباقي المهن.

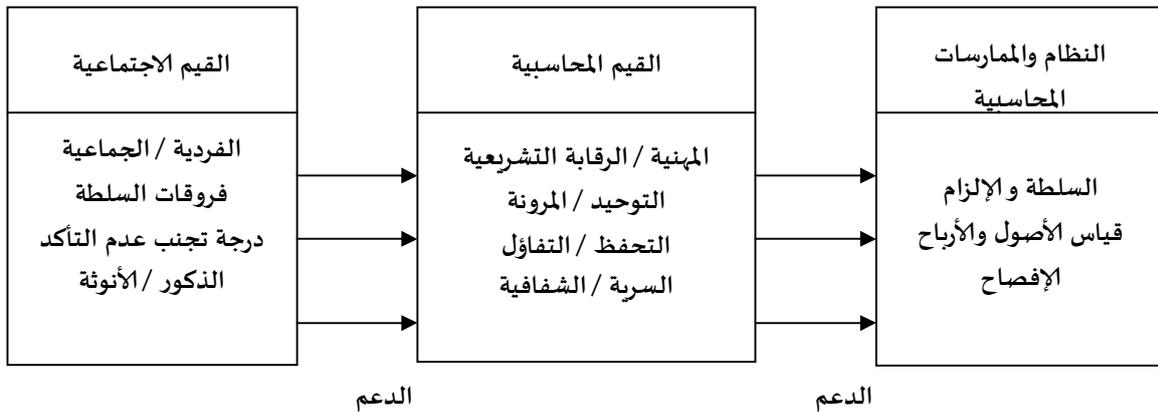
2.3. المؤثر السياسي : إن للحرية السياسية دور هام في تنمية المحاسبة عموماً، والتقييد المحاسبي والإفصاح على وجه الخصوص، حيث أن القمع السياسي في أي دولة ينتج عنه خسارة وفقد حرية المجتمع، وهذا أمر يمكن أن يعيق إلى حد ما تطور مهنة المحاسبة (أبو زيد محمد المبروك، 2005، ص 161). في العالم هناك تباين في الأنظمة السياسية المنتهجة، والتي بدورها تؤثر على

الأنظمة المحاسبية المتبعة، ومن مظاهر هذا التأثير عملية استيراد وتبني الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى ليس لتشابه البيئات ولكن بسبب الروابط السياسية بين تلك الدول، وذلك إما عن طريق الاستعمار المباشر ونقله للأنظمة المحاسبية، أو نتيجة محاولات جهات معينة نشر إيديولوجياتها؛ إضافة إلى المخاطر السياسية للبلد الذي سيتم فيه التشغيل، وتحديد الاتفاقيات التجارية (أوبرت ميجزو وآخرون، 2006، ص 852)، كل هذا له تأثير على شكل ومحتوى القوائم المالية حسب الأنظمة المتبعة.

3.3. المؤثر الثقافي: لقد أجريت العديد من الدراسات حول أهمية عامل الثقافة وتأثيره على المحاسبة في البلدان المختلفة، ذلك أن ملامح الأنظمة المحاسبية في البلدان تساهم في تحديدها ثقافة الدولة التي يعمل بها هذا النظام، فقد أجريت في عقد الثمانينات ثلاثة مؤتمرات علمية دولية كان موضوعها (الاحتمية الثقافية في المحاسبة) وكان أولها في أمستردام سنة 1985، والثاني في نيويورك سنة 1986، والثالث في بروكسيل عام 1987 (سفير محمد، 2009، ص 12). وكاستجابة للمحاولات السابقة لأجل تفسير وشرح العلاقة بين الثقافة والأنظمة والممارسات المحاسبية تم اقتراح إطار نظري يربط بين الثقافة وتطور الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي من خلال القيم التالية (سفير محمد، 2009، ص 13):

- المهنية مقابل الرقابة التشريعية: تفضيل ممارسات الأحكام الشخصية على الامتثال لمطالب قانونية أو تشريعية؛
  - التوحيد مقابل المرونة: تفضيل ممارسات محاسبية موحدة وثابتة على المرونة والممارسات بما يتلاءم مع الظروف المحيطة لكل شركة؛
  - التحفظ مقابل التفاؤل: تفضيل توخي الحذر في الممارسات لمواجهة حالة عدم التأكد بدلا من التفاؤل؛
  - السرية مقابل الشفافية: وتشير إلى تفضيل التكتم وتقييد عمليات الإفصاح على وجود شفافية أكثر.
- وتم ربط القيم المحاسبية السابقة بالقيم الاجتماعية التالية:
- الفردية مقابل الجماعة: يتمثل في الأهمية التي يعطيها الفرد لمصلحته الخاصة مقارنة مع المصلحة الجماعية؛
  - فروقات السلطة: تتمثل في الطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع الفروقات الموجودة بينهم؛
  - درجة تجنب عدم التأكد: تشير إلى درجة الميل إلى الغموض وعدم التأكد أو العكس؛
  - الذكور مقابل الإناث: ويشير هذا البعد إلى العنصر المسيطر وانعكاسات صفاته على الممارسات.
- و يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل 1: أبعاد المحاسبية والقياس والإفصاح المحاسبي



المصدر: (أبو زيد محمد المبروك، 2005، ص 189).

## 4.3. المؤثر التربوي (التعليمي)

للمستوى التعليمي لأفراد بلد معين أثر مباشر على النظام المالي والمحاسبي لهذا البلد، ويضم هذا المؤثر نسبة مختلف مستويات التعليم إلى العدد الإجمالي لسكان البلد بما في ذلك التعليم الحرفي والمهني، إضافة إلى مدى تماشي الخطط التعليمية مع احتياجات البلد المختلفة.

وبما أن البيانات المحاسبية تعد على شكل قوائم مالية مكتوبة، فهذا يعني أن البلدان التي ينخفض فيها المستوى التعليمي تكون المحاسبة فيها بدائية أو قد تكون منعدمة تماما، كما سيؤدي إلى عدم استخدام سياسة الموازنات التقديرية كوسيلة للتخطيط وكذا عدم الاستفادة من تحليل عناصر التكاليف والانحرافات، والعكس إذا تحدثنا عن مجتمعات ذات مستوى تعليمي عال إذ نجد فيها أشخاص متخصصين في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية وتحليل التكاليف والانحرافات ومختلف الأساليب الأخرى المعتمدة على استخدام المعرفة في التخطيط والرقابة، فإذا قمنا بنشر معلومة ما في عدة بلدان تختلف من حيث المستوى التعليمي فإن الاستجابة لهذه المعلومة لن تكون بنفس الدرجة (لعماري أحمد، 2010، ص 9).

## 5.3. المؤثر الديني

يظهر جليا الاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي وغيره من النظم الاقتصادية الغربية، حيث أن المحاسبة في الإسلام تستمد قواعدها وأسسها من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولا تعتمد على آراء المفكرين واجتهاداتهم بالدرجة الأولى، كما أن المحاسبة الإسلامية موجودة لغرض المجتمع، أما الأعراف الغربية فيقوم وجودها من أجل الوحدة الاقتصادية؛ ويمكن إظهار بعض آثار الدين الإسلامي على المحاسبة في: محاسبة الزكاة، تحريم التعامل بالربا، محاسبة المسؤولية والمسؤولية الاجتماعية وغيرها؛ حيث تقوم الأنشطة الإسلامية على المسؤولية المشتركة والعدالة بين الشركاء (شعيب وغاليب، 2011، ص 3).

## 4. خاتمة

المحاسبة قديمة قدم صراع الإنسان مع طبيعته، تطورت تكيفا مع تطور الممارسات التجارية والاقتصادية، حتى أن نشأتها تسبق نشأة المؤسسة، وقد عرفت العديد من التطورات والتغيرات وفقا لتطور بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، والمحاسبة هي نظام يختص بتحديد قياس والإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، للفئات ذات المصلحة ممن تستخدم هذه المعلومات في اتخاذ قراراتها المالية.

استمدت المحاسبة تطورها المستمر من الممارسات التطبيقية، إلا أنها تعتمد حاليا على التنظير كخطوة تسبق التطبيق، وذلك بوضع إطار فكري وفلسفي يضم مجموعة من الأفكار، المفاهيم، القواعد والمسلمات التي تحكم وتوجه العمل المحاسبي، فالمحاسبة تعتمد على هيكل نظري متكامل من فروض ومبادئ ومحددات وإجراءات تطبيقية، جعلها ترقى من مجرد تقنية للحساب والعد إلى علم قائم بذاته له منهجه وأسلوبه.

وباعتبار المحاسبة علم ذو طابع اجتماعي فإن بيئتها تؤثر فيها بشكل كبير من حيث الهدف والممارسات، فقد تأثرت المحاسبة على مر العصور بمؤثرات عديدة غيرت من أساليبها، وأهم مؤثر على المحاسبة نجد المؤثر الاقتصادي باعتبار أن المعلومات المحاسبية تهدف إلى خدمة قرارات اقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى مؤثرات أخرى قانونية، سياسية، ثقافية واجتماعية وغيرها.

إن تأثر المحاسبة ببيئتها جعلها تخضع للخصائص الموجودة في كل بلد، وهو ما نتج عنه اختلاف في الأفكار والممارسات المحاسبية بين الدول، خاصة بوجود شركات في أكثر من دولة ممثلة بفروعها، الأمر الذي جعل المحاسبة تفقد دورها كنظام

لتوليد المعلومات المفيدة، مما أُلزم المحاسبين بمحاولة التخلص من مشكل الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية وتوحيد الممارسات المحاسبية في العالم، وهو ما سنستعرضه في الفصل الموالي.

## 6. قائمة المصادر والمراجع

- أبو زيد محمد المبروك. (2005). *المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية*. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر.
- أوبرت ميجز و آخرون، (2006). *المحاسبة أساس لقرارات الأعمال*. ترجمة مكرم باسيلي ومحمد الديسطي. المملكة العربية السعودية : دار المريخ.
- براق محمد، بوسيعين تسعديت. (14/13 ديسمبر 2011). *تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي الحالي*. الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة. جامعة البليدة.
- طارق حمزة. (2004). *المخطط الوطني المحاسبي - دراسة تحليلية انتقادية*. مذكرة ماجستير في النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- لعماري أحمد، (18/17 جانفي 2010). *المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي في الجزائر*. الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي.
- مرعي عبد الحي، الصبان محمد سمير. (2010). *دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة*. بيروت: الدار الجامعية.
- سفير محمد. (2009). *الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة الجزائر*. مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس -المدية-، الجزائر.
- شعيب حمزة، غاليب عمر. (14/13 ديسمبر 2011). *التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية - بين جهود التوافق الدولي وضغوط البيئة الوطنية*. الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

محمد سيد. (2022). تأثير عناصر بيئة الأعمال على النظام المحاسبي. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد 04 / العدد 02-2022.